**ثلاثية ما بعدها ثلاثية!**

* [اللواء الدكتور أمين عاطف صليبا](https://newspaper.annahar.com/author/17820-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%88%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D8%A7%D8%B7%D9%81-%D8%B5%D9%84%D9%8A%D8%A8%D8%A7)

* جريدة النهار 2 تموز 2018 | 00:00

طبعاً انا لا اتطرق الى ثلاثية اهداف على هامش انشغال العالم ولبنان بالمونديال، ومن سيكون الفائز - ربما قد تُنشر هذه المقالة بعد انتهاء المونديال - لكن الموضوع ابعد من ذلك، فهو يتعلق بموقف اميركا الاخير من مجلس حقوق الانسان التابع للامم المتحدة، اذ انسحبت من هذا المجلس بتاريخ 20 حزيران 2018 ("النهار" 21/6/2018) دفاعاً عن اسرائيل. ترى هل اسرائيل بحاجة الى من يُدافع عنها؟ اشك بذلك! لكن اميركا ويا للاسف مطواعة بتصرف اسرائيل، وهذا امر ليس بالجديد على من يتابع المواقف الاميركية بكل ما يتعلق باسرائيل. لقد سبق للولايات المتحدة الاميركية ان تأخرت في الانضمام الى هذا المجلس من عام 2006 (تاريخ تأسيسه) الى عام 2009. والسبب كان واضحاً يومها - ابّان رئاسة جورج دبليو بوش- وهو عدم قبول اميركا بالبند السابع من نظام ذلك المجلس، الذي يفرض مراجعة دورية للاوضاع في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة. وقد اعادها الرئيس باراك اوباما الى عضوية هذا المجلس كما ذكرنا عام 2009. لكن اليوم اصدر الرئيس دونالد ترامب قراره بالانسحاب بتشجيع من مستشاره للامن القومي جون بولتون، وهو كان المشجع الاساسي عام 2006 على عدم الاعتراف بالمجلس المذكور وعدم الانضمام اليه، لأنه ووفق ما صرّح به مستشار المجلس المدعو جون زيغلر بأن بولتون يعتبر هذا المجلس لزوم ما لا يلزم لأن قضايا حقوق الانسان يجب ان تعالج في مجلس الامن. هذا الحق الذي يُراد به باطل، يخفي في طيّاته رغبة اميركية بالسيطرة على القرارات المتعلقة بحقوق الانسان عند صدورها عن مجلس الامن بوجود حقها بالفيتو تجاه اي قرار لا يناسبها. اضافة الى الاعتراض على البند السابع، حاولت اميركا ومن خلال مندوبتها الدائمة في مجلس الامن نيكي هايلي التي سعت منذ اشهر عدة الى تحوير شروط انتساب الدول الى ذلك المجلس، بغية استبعاد روسيا والصين ومصر وايران وغيرها من الدول من عضويته. وعلى سيرة عنوان المقال، لا بدّ من توضيح ماهية الثلاثية المقصودة، انها باختصار انسحاب اميركا من منظمة الاونيسكو في العام الفائت، وما سبقها من تقويض لدور المحكمة الجنائية الدولية، من حيث عدم الانضمام الى بروتوكولها. وقد عمد الكونغرس الاميركي الى اقرار قوانين عدة تمنع المحكمة الجنائية الدولية ملاحقة اي اميركي امامها، لا بل اكثر من ذلك لقد اتحفنا يومها الرئيس الاميركي جورج دبليو بوش، بتصريح - ربما كان اشد ضراوة ووقعا من تصاريح الرئيس الحالي ترامب - قال فيه انه يحق للقوات الاميركية مهاجمة "لاهاي"، اي مقر المحكمة الجنائية الدولية، وذلك لتحرير اي اميركي معتقل لدى تلك المحكمة.

بِئسَ تلك القرارات الثلاثية، وبخاصة عندما تصدر من دولة تعتبر نفسها انها رائدة في مجال حقوق الانسان، متوّجة تلك الثلاثية بانسحابها من مجلس حقوق الانسان بهدف شلّ اعماله كونها تساهم بما نسبته 26% من ميزانية المجلس، ومن الطبيعي ان يتأثر المجلس بهذا الانسحاب. لكننا نوجه نصيحة من على صفحات هذه الجريدة، الى رئيس المجلس والدول الاعضاء، بأن يعملوا على تكييف موازنتهم تِبعاً لقرار الانسحاب، وتخفيف مصاريف السفر وحجم الوفود، والتقشّف بكل ما ليس له علاقة بمتابعة نشاط المجلس المتعلق بالدفاع عن حقوق الانسان والنطق بالحق مهما كان الثمن، لأنه يبقى في هذا العالم، مواقع للرأي العام وللصحافة الحرة، تقول الحقيقة وتُسمي الاشياء باسمائها. وفي النهاية، ما نفع الانسان إذا فقد حقوقه وانتهكت كراماته. لذلك نقول للرأي العام الاميركي الذي يتظلل تمثال الحرية في نيويورك، استفق من ثباتك، وارفض ما تقوم به ادارتك من افعال من شأنها تقويض المساعي الدولية لحفظ حقوق الانسان وحرياته، والذي من اجل ذلك ولدت الامم المتحدة على انقاض عصبة الأمم!

**محام واستاذ جامعي**